

التحليل الجغرافي السياسي للتغيرات المناخية وأثرها في استقرار مناطق وسط
وجنوب العراق

م.م. عبدالأمير جمعة مهدي

Abdulameer.j.mahdi@aliraqia.edu.iq

الجامعة العراقية – كلية الآداب



*A Political-Geographical Analysis of Climate Change and Its Impact on the
Stability of Central and Southern Iraq*

*Asst. Lecturer Abdulameer Jumaa Mahdi
University of Iraqi -College of Arts*



المستخلص

يتناول هذا البحث الموسوم بـ(التحليل الجغرافي السياسي لأثر التغيرات المناخية على استقرار مناطق وسط وجنوب العراق) التغير المناخي بوصفه أحد أبرز التحديات البنيوية المعاصرة التي تتجاوز أبعاده البيئية لتؤثر في الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي. إذ يركز على تحليل انعكاسات التغيرات المناخية في ثلاثة محاور رئيسة تتمثل في سبل العيش، والأمن الغذائي، وتزايد مظاهر العنف وما يرتبط بها من أنماط الصراع والتعاون بين مكونات المجتمع، فضلاً عن دور الدولة في إدارة هذه الأزمة على المستويين المحلي والدولي.

ويخلص البحث إلى أن تأثيرات التغير المناخي في استقرار مناطق وسط وجنوب العراق تتحدد من خلال تفاعل عوامل اجتماعية واقتصادية ومؤسسية وسياسية، تؤثر في قابلية المجتمعات للتأثر وقدرتها على الصمود. وبناءً على ذلك، يقدم البحث مجموعة من التوصيات التي تركز على تعزيز سياسات التكيف، وتحسين إدارة الموارد المائية، ودعم سبل العيش البديلة، بما يساهم في الحد من المخاطر المستقبلية وتعزيز فرص التعاون وبناء القدرة على التكيف والاستقرار. الكلمات الافتتاحية: التحليل الجغرافي السياسي، التغيرات المناخية، الأمن المائي.

Abstract

This study, entitled “The Geopolitical Analysis of the Impact of Climate Change on the Stability of Central and Southern Iraq” examines climate change as one of the most significant contemporary structural challenges that extend beyond its environmental dimensions to influence political, economic, and social stability. It focuses on analyzing the implications of climate change across three main dimensions: livelihoods, food security and the increasing manifestations of violence, along with the associated patterns of conflict and cooperation among components of society, in addition to the role of the state in managing this crisis at both the local and international levels

The study concludes that the impacts of climate change on the stability of central and southern Iraq are shaped by the interaction of social, economic, institutional, and political factors that affect both vulnerability and resilience. Accordingly, it presents a set of recommendations aimed at strengthening adaptation policies, improving water resource management, and supporting alternative livelihoods, in order to reduce future risks enhance opportunities for cooperation, and build adaptive capacity and stability.

Keywords: Climate Change— Geographical Analysis— Water Security

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

يمثل التغير المناخي في وسط وجنوب العراق أحد أخطر التحولات الجغرافية-السياسية المعاصرة، ليس فقط بوصفه ظاهرة بيئية، بل كعامل بنيوي يعيد تشكيل الاستقرار السكاني، والأمن المائي، والاقتصاد الريعي، وقدرة الدولة على الضبط والإدارة. إذ تبحث هذه الدراسة الموسومة (التحليل الجغرافي السياسي لأثر التغيرات المناخية على استقرار مناطق وسط وجنوب العراق) حول التغيرات المناخية ما يترتب عليها من تحديات اقتصادية وسياسية، إذ تركز الدراسة على ثلاث مخاطر مختلفة تتعلق بالمناخ: وهي سبل العيش والأمن الغذائي وتفاقم مظاهر العنف وما يترتب عليها من الاستقرار السياسي و(الصراع/التعاون) بين مكونات المجتمع للتصدي لهذه الآثار ودور الدولة في إدارة الأزمة على المستويين المحلي والدولي، فالتغيرات المناخية أدت إلى ارتفاع شديد في درجات الحرارة وشحة المياه السطحية والمطرية مما أدى إلى فقدان مساحات واسعة من الأراضي الزراعية بعد زحف مظاهر التصحر نحوها مما أدى إلى هجرة المزارعين بعد بيع ما تبقى من الحيوانات التي كانت تشكل لهم مصدر رزق عوائلهم ورافق تلك الظواهر ارتفاع وتيرة الخلافات بين المحافظات فكل إدارة محلية تريد أن تستحوذ على أكبر كمية من مياه الوادي النهري قبل مغادرتها حدودها الإدارية ضمن ما يسمى بالمراشنة فتعمل تلك المجالس المحلية على إرضاء سكان وجمهور مناطقها الجغرافية مما يؤدي إلى استهلاك متزايد للحصص المائية بصورة متزايدة تبعاً فالمحافظات الشمالية تأخذ أكثر من الوسطى والأخيرة أكثر من الجنوبية فتتدلع المشكل إلى حد سقوط ضحايا بين المواطنين،،، لذا يخلص البحث إلى تحديد العوامل الاجتماعية والاقتصادية

والمؤسسية والسياسية التي ستشكل قابلية التأثر والقدرة على الصمود/المرونة. واستناداً إلى تقييم التدخلات الحالية، فقد تم استنباط توصيات لتدابير التكيف التي يمكن أن تنفذها للتخفيف من المخاطر المستقبلية واغتنام الفرص المتاحة لزيادة التعاون وبناء القدرة على الصمود

مشكلة البحث :

تمثل التغيرات المناخية التحدي الأبرز لاستقرار المناطق الجنوبية والوسطى من العراق اذ تعاني المنطقة من اجهاد مائي وارتفاع في درجات الحرارة وتملح للتربة وتوسع الأراضي الصحراوية والكثبان الرملية على حساب الأراضي الزراعية مما يهدد استقرار سكان تلك المناطق اقتصاديا واجتماعيا ووسط هذه التغيرات ترتفع الأصوات المطالبة من الحكومة بتحسين إدارة الموارد والخدمات والتي يمكن ان تستغل من بعض الأطراف لاتخاذ التغيرات المناخية منطلقاً لاتهام الدولة بالفشل في إدارة مواردها فنتأكل ثقة المواطن بالدولة مما يحول التغيرات المناخية الى عامل زحزحة الاستقرار السياسي للدولة.

فرضية البحث:

يمكن ان تكون التغيرات المناخية بوصفها عالمية منطلق لرحضة استقرار جمع دول العالم الا ان العراق لاسيما في منطقة السهل الرسوبي في وسط وجنوب العراق سيكون الأشد فتكاً، الا ان إدارة ملف التغيرات المناخية بوعي وتخطيط وادراك تام لحجم المخاطر من قبل المواطن ومؤسسات الدولة والتكيف معها يمكن ان يقلل من حجم الضرر.

العوامل الجغرافية المؤثرة على التغيرات المناخية في العراق

أولاً : الموقع الجغرافي

ويقصد به موقع الدولة او الإقليم بالنسبة لخطوط الطول ودوائر العرض، وتعتبر دوائر العرض أكثر أهمية من سابقتهما، وذلك لعلاقتها بالمناخ ومدى تأثيرها على الزراعة وأنشطة السكان وانتشارهم وتوزيعهم الجغرافي في داخل الوحدة السياسية، أما خطوط الطول فالغاية منها تحديد الأوقات الزمنية (عبد الحميد، ١٩٩٤، ص ١٣١) وفلكياً تقع منطقة الدراسة ضمن حدود الدولة العراقية بين دائرة عرض $29^{\circ} 5'$ و $37^{\circ} 22'$ شمالاً وبين خطي طول $38^{\circ} 45'$ و $48^{\circ} 45'$ شرقاً (الجهاز المركزي للإحصاء، ٢٠٢١، ص ٤) تحدها من الشمال محافظات نينوى وكركوك والسليمانية واربيل ومن الشرق جمهورية ايران الإسلامية ومن جهة الغرب المملكة العربية السعودية والمملكة الاردنية الهاشمية والجمهورية السورية اما من الجنوب فتحدها المملكة السعودية وامارة الكويت كما مبين في الخريطة(١).

خريطة (١) حدود منطقة الدراسة



المصدر: الخارطة من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج (gis Arc). بالاعتماد على وزارة التخطيط / دائرة المساحة العامة.

مفهوم التغيرات المناخية وأسبابها:-

تتميز ظاهرة التغير المناخي عن باقي المشكلات البيئية الأخرى بعالميتها، إذ تتعدى حدود الدولة والوحدة لتشكل خطورة على العالم كلة ، فالآثار السلبية الناتجة عنها مثل التصحر والجفاف وندرة المياه والفيضانات والحرائق والعواصف وغيرها من الظواهر لا تقتصر على دولة معينة وإن كانت شدتها تتفاوت من إقليم جغرافي الى اخر فالمناخ يتكون من عناصر متعددة ومعقدة تتغير وتؤثر بعضها على البعض الاخر بطرق مباشرة وغير مباشرة وبصورة قد تكون بسيطة يمكن فهمها او معقدة لم تفهم لحد الان ، فالنظام الأرضي مفتوح وتتفاعل فيه عناصر النظم

الأرضية بطريقة تحافظ على توازن الأرض وتجعل الحياه ممكنة فيها (خالد , ٢٠٢٢, ص٣)

ويعرف التغير المناخي على انه (التحولات المؤثرة الطويلة الاجل في درجات الحرارة وانماط الطقس واتجاه الرياح وما يتمخض عنه من اضعاف استقرار الأمم والشعوب في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية جراء عدم وضع الخطط والإجراءات الكفيلة للتصدي والتخفيف من اثاره السلبية بصورة عملية ومدروسة (السعدي , ٢٠٢٤, ص ٣٠)

اولاً:- أسباب التغيرات المناخية:

تعود أسباب التغيرات المناخية الى أسباب عدة منها

١- الأسباب الطبيعية :- والمقصود بها العمليات الديناميكية كالبراكين وحركات القشرة الأرضية , او بسبب قوى خارجية كالتغيرات في شدة الاشعاع الشمسي , او سقوط النيازك الكبيرة .

٢ - الأسباب البشرية:

ويعود الى النشاط البشري , اذ يكون الأشد فتكا من الاسباب الطبيعية , فالإنسان هو المسؤول الأول عن ظاهرة الاحتباس الحراري نتيجة حرق الوقود الاحفوري (الفحم والغاز الطبيعي والنفط) مما سبب بأطلاق بلايين الاطنان من انبعاثات الغازات الدفيئة (الكاربون) فضلاً عن زيادة كميات غاز الميثان الذي يعمل غطاء يغلف الكرة الأرضية مما يؤدي الى حبس حرارة الشمس وزيادة انعكاساتها نحو الأرض وبالتالي يرفع درجة حرارتها , كما أدى النشاط البشري عبر قطع أشجار الغابات وعدم تعويض الفاقد منها الى زيادة ثاني اوكسيد الكاربون (السعدي, ٢٠٢٤, ص ٣١)، اذ كان مجموع الغازات الدفيئة في العراق يبلغ (٢٣٩٧) ppm عام ٢٠٢١

ارتفع ليصل الى (١٢٥٣٣) ppm عام ٢٠١٦ أي تضاعف الى ٥ اضعاف المعدل خلال خمس سنوات (عبد الجبار ومحمد, ٢٠٢٠, ص ٤٦٩)

ثانياً : التحولات المناخية المكانية في وسط وجنوب العراق

تشير البيانات المناخية والمشاهدات الجغرافية إلى تحوّل متسارع في مظاهر المناخ من خلال ما يلي:

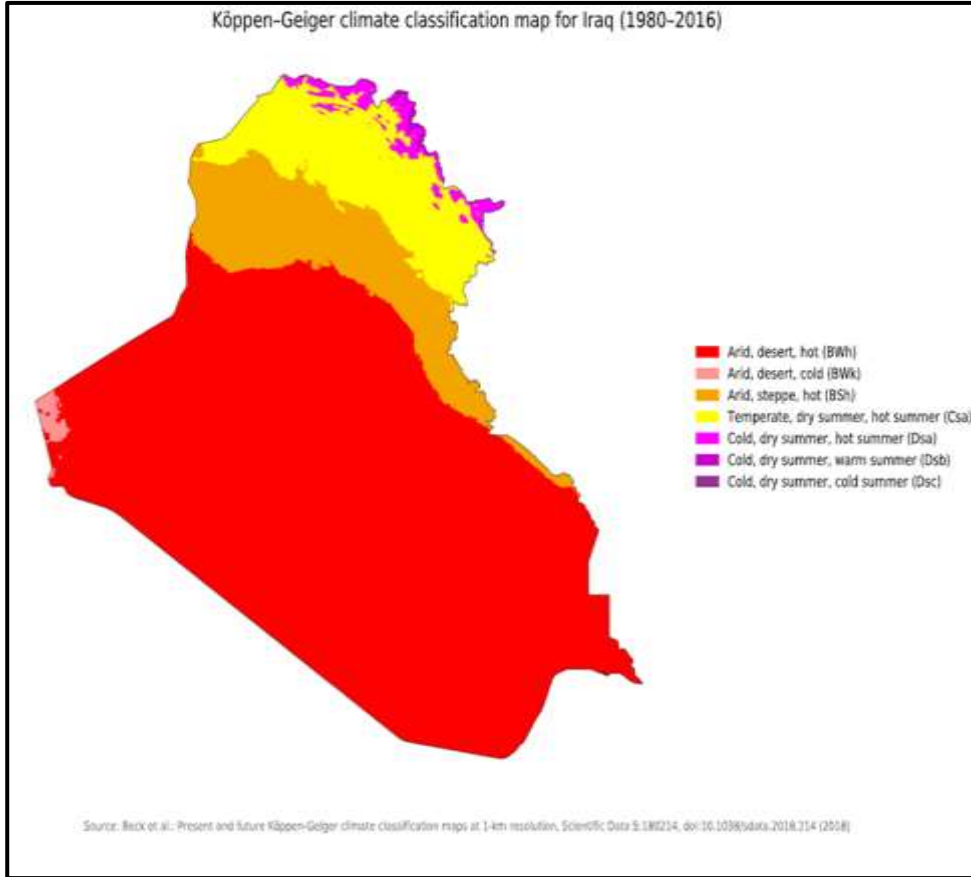
١-ارتفاع درجات الحرارة

يسود المناخ الجاف شبه المداري الحار اغلب مناطق السهل الرسوبي وجميع اجزاء الهضبة الغربية ويشمل (٧٠٪) من مساحة العراق حسب تصنيف كوبن للمناخ وكما مبين في الشكل (١) حيث تصل درجات الحرارة ما بين (٤٥ - ٥٠ م) وقد تتجاوز هذا المعدل في بعض السنين في فصل الصيف لتصل الى ٥٢ درجة مئوية في محافظة البصرة المنتجة للنفط مما يؤدي الى هلاك المزروعات والحيوانات وقتل التنوع البيولوجي في مياه الالهوار وزحف المد الملحي من مياه الخليج العربي شمالا داخل اراضي الدولة العراقية وامكانية تسمم المياه الصالحة للشرب حيث اصيب (١٤٠) الف شخص بالتسمم في مدينة البصرة عام ٢٠١٨ , فضلا عن اندلاع آلاف الحرائق سنويا حيث سجل رسميا لغاية عام ٢٠٢١ نحو ١٤٧١٥ حريقاً (خلف , ٢٠٢١, ص٢) ما يسبب زيادة تبخر المياه السطحية وسرعة الجفاف وزحف الكثبان الرملية نحو المناطق الزراعية بعد قلته تماسك الترب الزراعية بفعل الجفاف، ومن جانب اخر يرتفع الطلب على التيار الكهربائي اذ يحتاج العراق الى مضاعفة الإنتاج لسد النقص الحاصل بسبب ارتفاع درجات الحرارة والعوارض الفنية التي ترافقه الى ١٠ الاف ميغاواط أي الى الضعف بسبب جملة من العوامل من

بينها التغيرات المناخية وتضاعف عدد السكان في مناطق وسط وجنوب العراق

(النصراوي، ٢٠٢١، ص ٢٠٩).

شكل (١) انواع مناخ العراق بحسب تصنيف كوبن للمدة (١٩٨٠-٢٠١٦)



٢- تصحر التربة الزراعية :

تعد التربة والاراضي الزراعية الخصبة مع اقتران ذلك بتوفر الموارد المائية وفصل نمو طويل للإنبات، من اهم الموارد الطبيعية التي تتمتع بها الدولة ان احسنت ادارتها واستثمارها تحقيقاً لاستقرارها وامنها الغذائي، لكونها ثروة متجددة لا تنضب

(الهيبي ، ٢٠٠٠، ص ٤٣-٥٠)

الا ان التغيرات المناخية قد حولت الكثير من الأراضي الزراعية في العراق الى مناطق صحراوية خارج الإنتاج الزراعي نتيجة قلة التساقط المطري وشحة المياه السطحية وسوء الإدارة وهي عوامل متداخله، اذ تؤدي ارتفاع درجات الحرارة الى زيادة نسبه التبخر مؤدياً الى جفاف التربة وفقدان او تقلص الأراضي الخصبة على امتداد السهل الرسوبي لتتحول مساحات زراعية إلى أراضٍ قاحلة بسبب توسع الكثبان الرملية نحو المناطق الزراعية (السماك واخرون , ١٩٨٥ , ص١٠٩)

حيث ارتفعت نسبة الأراضي الصحراوية حتى بلغت (٢٧,٢٢٠,٣٦١,١٦) دونم والتي تشكل (١٥,٦٪) من مساحة العراق والبالغة (١٧٤,٢٠٠,٨٥١) دونم هذا بالإضافة إلى ارتفاع جملة مساحة الأراضي المهدة بالتصحر حتى بلغت حوالي (٩٤٢٩٤٤٠٠) دونم والتي تشكل نسبة (٥٣٪) من مساحة العراق الأمر الذي يندرج بالخطر على جميع المستويات الصحية والبيئية والاقتصادية والاجتماعية نتيجة عدم فاعلية الاجراءات الخاصة من قبل وزارة الزراعة, حيث لم تستخدم الأساليب العلمية الحديثة لمعالجة ظاهرة التصحر نتيجة قلة الآليات والملاكات اللازمة لمعالجة ظاهرة التصحر فضلاً عن شحة الواردات المائية المستخدمة في المعالجة(ديوان الرقابة المالية الاتحادي , ٢٠٢٢, ص ٠٤)

حيث تفاقمت نسبة الاراضي غير الصالحة وسط وجنوب العراق في الفترة الاخيرة بصورة مخيفة تارة بسبب ارتفاع درجات الحرارة وقلة الامطار زيادة نسبة التبخر في المياه السطحية وانتشار ظاهرة التصحر بسبب التغيرات المناخية وتارة بسبب السياسة المائية التي تتبعها دول المنبع ودول المرور للأنهار والروافد المائية الداخلة للعراق . (الفياض , ٢٠٢٤ , ص٧١)

اذ تبين إن العراق يفقد حوالي (٤٠٠,٠٠٠) دونم من أراضيه الزراعية سنويا بسبب شحة المياه والتغيرات المناخية لذلك يعد خامس دولة متأثرة بتلك التغيرات على مستوى العالم حسب تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (مؤسسة تشاتام هاوس, ٢٠٢١, ص١٢)

وهذا من شأنه ان يهدد الامن الغذائي في العراق، فالأراضي الزراعية الصالحة للزراعة لا تتجاوز (٢٧٪) من مجموع الاراضي الزراعية، اما الاصناف الباقية والتي تشكل (٧٣٪) فهي ترب عديمة الانتاجية وغير صالحة لممارسة النشاط الزراعي اما بسبب التملح او لحاجتها الى استصلاح من قبل ادارة الدولة او القطاع الخاص (المنظمة العربية للتنمية الزراعية , ٢٠٠٠, ص ١)

-شحة الموارد المائية

قامت حضارة العراق وازدهرت حول أحواض نهري دجلة والفرات، فما ان يذكر اسمة حتى تذكر مرادفاته (بلاد النهرين وارض الرافدين) و(ارض الجزيرة) الى غير ذلك من التسميات التي انحدرت من بطون التاريخ لتبين بوضوح ان هذا الرقعة من الارض هي هبة الماء (السبهاني , ٢٠٢٢, ص ٢٦)

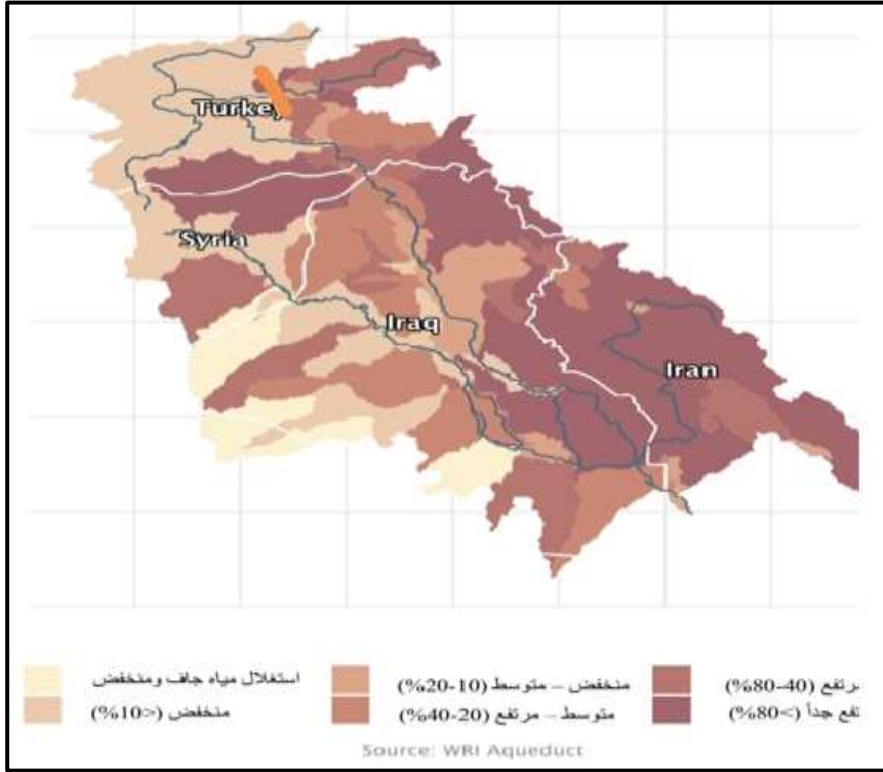
حيث تعد الدول التي تمتلك موارد طبيعية من أرض ومياه من الدول الغنية والمستقرة اقتصادياً إذا ما استغلت هذه الموارد بشكل جيد لتعود بالفائدة على جميع أفراد المجتمع. وتتوقف عملية تنمية موارد المياه العذبة من حيث زيادة كميتها وتحسين نوعيتها ورفع كفاءتها، على ادارة الدولة (محمد عبد السلام , ٢٠٢١, ص٥٠٣)

الا ان المشكلة الرئيسية حول إدارة الموارد المائية في العراق تتمثل بوقوع منابع نهري دجلة والفرات فضلا عن معظم روافد نهر دجلة خارج حدوده الدولية , مما يجعل ادارة هذا الملف صعبة للغاية خاصة مع امتلاك دول المنبع لإمكانيات ادارية وفنية

وتقنية تمكنها من التحكم بموارد العراق المائية عبر تغيير مجاري الانهر او بناء السدود والخزانات العملاقة مما يجعل ادارة الدولة العراقية عاجزة او مكتوفة الايدي امام انخفاض تدفقات نهر دجلة ونهر الفرات لاسيما بعدم وجوح اتفاقيات حول حجم تلك التدفقات مع دول المنبع(السعدي مصدر سابق , ص ١٥٠-١٨٢)

اذ تتخفف كميات المياه كلما اتجهنا جنوبا بفعل استهلاكه للأغراض كافة المنزلية والزراعية والصناعية وفي الوقت نفسه تزداد نسبة الاجهاد المائي لتتركز في النصف الجنوبي من العراق كما مبين في شكل الخريطة (٢) لذلك ينتقل العراق جغرافياً من نموذج "بلاد الرافدين الزراعي" إلى نموذج هشّ قريب من الأنظمة شبه الصحراوية بسبب عدم وجود اتفاقيات مائية تلزم دول الجوار الجغرافي تركيا وايران وسوريا بكميات معروفة من الاطلاقات المائية فهو كدولة مصب يقع في ذيل الوادي النهري لدجلة والفرات - وبمعنى اخر ان منطقة الدراسة هي الطرف الأكثر تضرراً في معادلة الابتزاز الجيوسياسي حيث تسيطر الدولة التركية على الموارد المائية لكلا النهرين بنسب مختلفة كما مبين في الجدول (١) وهو جزء من أيديولوجيتها السياسية في فرض بعض القرارات على دول المتشاطئة تحت ذريعة انها موارد مائية تركية بحته , اذ ينبغي التذكر ان الأراضي الزراعية شمال مدينة بلد الى محافظة البصرة ستكون مهدده بالكامل بالجهاد المائي والتصحّر بعد اكتمال سد (ايلسو) على نهر دجلة جنوب تركيا , حيث ستخفف إيرادات دجلة الى ٥٠٪ من مجمل إيراداته عبر تركيا , (مايكل كليمر , ٢٠٠٢ , ص ١٩١) اما نهر الفرات فهو الأكثر شدة على صعيد التهديد فلربما لا تصل إيراداته المائية الى مدينة البصرة عام ٢٠٤٠ حسب التقارير الدولية

شكل (٢) الاجهاد المائي في دول حوض وادي الرافدين



المصدر : اندريه مولر واخرون , المناخ والمياه والتعاون في حوض الفرات ودجلة, يناير, ٢٠٢٢, ص ١٤

اذ تسيطر دول الجوار الجغرافي لا سيما تركيا على ايرادات نهري دجلة والفرات بنسبه (٥١-٨٩%) على التوالي اما سوريا فلا تتحكم الا (٥١%) من نهر الفرات وايران بنسبه (١٠%) من روافد نهر دجلة كما موضح في الجدول (١)

جدول (١) نسبة سيطرة الدول على الإيرادات المائية لنهري دجلة والفرات

نسب التدفق %	العراق	ايران	سوريا	تركيا
الفرات	---	---	١١%	٨٩%
دجلة	٣٩%	١٠%	---	٥١%

الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على جوكة شيخيان - إدارة ندرة المياه في عصر تغير المناخ (حوض دجلة والفرات , ترجمة وتحرير مركز البيان للدراسات والتخطيط , ٢٠٢٤, ص ٤

ثانياً: الأثر الجغرافي على البنية السكانية والاقتصادية.

١- انهيار الاقتصاد الزراعي المحلي

ان للتغير المناخي الذي يجتاح العالم تأثيرات سلبية واضحة اذ أصبحت مناطق تشهد غزارة في الهطول المطري بينما تشهد مناطق أخرى انحباس في الامطار وزيادة في العواصف الترابية والجفاف لا سيما مناطق وسط وجنوب العراق اذ بلغ متوسط هطول الامطار خلال ثلاث عقود (١٩٨٠-٢٠١١) مقدراً لم يتجاوز ٢٠٧ ملم (منظمة اليونسكو، اذار ٢٠١٤، ص١٢)

حيث أجتاح العراق خلال المدة (١٩٩٩-٢٠٠٠) جفاف كان الأسوأ خلال نصف قرن وكذلك بالنسبة للنهرين فقد انخفضت المياه فيهما مما انعكس ذلك على تقلص الإنتاج الزراعي لا سيما المحاصيل الاستراتيجية مثل القمح والشعير الى ٧٥٪ قياساً بالسنوات السابقة (رشيد ، ٢٠١١ ، <https://latifrashid.iq/>).

كما سبب قله الهطول المطري والثلجي وحجز المياه في مشاريع دول المنبع المائية انخفاض في كميات المياه في النهرين وتدهور نوعيتها جنوب العراق لا سيما في شط العرب والروافد الأخرى والاهوار التي أدت الى نتائج كارثية على صعيد الإنتاج الزراعي والحيواني ومستوى المعيشة ابتداء من مطلع القرن الحادي والعشرين حيث دقت (صحيفة (فايننشال تايمز) ناقوس الخطر للثنية والتحذير عن أخطر تهديد طويل الأمد يواجه الدولة العراقية يفوق بخطورته ما شهد العراق من حروب وعقوبات وإرهاب وصراعات داخلية طوال السنوات السابقة ، حيث تصبح الحرارة أكثر ارتفاعاً والجفاف أكثر توتراً والعواصف الترابية اشد حدة (جريدة المدى العدد ٥٠٥٤ ، ٢٠٢١)

اذ يستورد العراق مواد غذائية بقيمة سنوية تقدر بـ ١٢ إلى ١٥ مليار دولار، في حين يصل إجمالي الاستيرادات السلعية إلى نحو ٧٠-٨٥ مليار دولار، حيث يعتمد

على الخارج لتأمين أكثر من ٥٠٪ من احتياجاته الغذائية لتعزيز نقص الإنتاج المحلي. (<https://shafaq.com/ar/>)

٢. التوزيع السكاني واثـر التغيرات المناخية

يتوزع سكان العراق بصورة غير متوازنة مع حجم ومساحة الدولة، اذ يتركز حوالي (٢١,٣ %) في العاصمة بغداد على الرغم من ان مساحتها لا تتعدى (١٪) من مساحة الدولة العراقية، بينما يسكن (٤,٦٪) من سكان العراق في مساحة قدرها (٣١,٧٪) من مساحة الدولة كما في محافظة الانبار. كما مبين في الجدول (٢) كما يتركز السكان بنسبة (٧٢,٢٪) في المناطق الوسطى والجنوبية (منطقة الدراسة) وهي مناطق صحراوية وشبه صحراوية تتوسع باستمرار نحو المناطق الزراعية والسكانية , الا ان وجود نهري دجلة والفرات قد انعش الحياه الاقتصادية والاجتماعية فيها بينما يسكن (٢٧,٨٪) في المناطق الشمالية وهي مناطق أفضل حالا من سابقتها من حيث وفرة المياه والأراضي الخصبة لا سيما كركوك ونينوى والسليمانية وسهل أربيل , الا ان التغيرات المناخية التي ستقلص حجم الإيرادات المائية سوف تكون تلك المناطق ضمن دائرة الخطر .

جدول (٢) عدد ونسب السكان وكثافتهم في منطقة الدراسة لعام ٢٠٢١

المحافظة	عدد السكان	(% من السكان)	المساحة (كم ^٢)	كثافة السكان (كم ^٢ النسبة)
دهوك	١٣٢٦٥٦٢	٣,٤	١٥٠٧٤	٨٨
أربيل	١٩٠٣٦٠٨	٤,٩	٦٥٥٣	٢٩٠,٥
السليمانية	٢٢١٩١٩٤	٥,٦	١٧٠٢٣	١٣٠,٤
كركوك	١٦٣٩٩٥٣	٤,١	٩٦٧٩	١٦٩,٤
نينوى	٣٨٢٨١٩٧	٩,٨	٣٧٣٢٣	١٠٣
بغداد	٨٣٤٠٧١١	٢١,٢	٤٥٥٥	١٨٣١,١
البصرة	٢٩٨٥٠٧٣	٧,٦	١٩٠٧٠	١٥٦,٥
صلاح الدين	١٦٣٧٢٣٢	٤,٢	٢٤٣٦٣	٦٧,٢
بابل	٢١١٩٤٠٣	٥,٤	٥١١٩	٤١٤
الائتلاف	١٨١٨٣١٨	٤,٧	١٣٧٨٠٨	١٣,٢
نينوى	١٦٨٠٣٢٢٨	٤,٣	١٧٦٨٥	٩٥
واسط	١٤١٥٠٣٤	٣,٦	١٧١٥٣	٨٢,٥
نينوى	٢١٥٠٣٣٨	٥,٥	١٢٩٠٠	١٦٧
الحيف	١٥١٠٣٣٨	٣,٩	٢٨٨٢٤	٥٢,٤
كربلاء	١٢٥٠٨٠٦	٣,٢	٥٠٣٤	٢٤٨,٥
القتبية	١٣٢٥٠٣١	٣,٥	٨١٥٣	١٦٢,٥
ميسان	١١٤١٩٦٦	٢,٩	١٦٠٧٢	٧١
المثنى	٨٣٥٧٩٧	٢,٢	٥١٧٤٠	١٦,٢
المجموع	٣٩١٢٧٨٨٩	١٠٠	٤٣٤١٢٨	٩٠,١

وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية إحصاء السكان والقوى العاملة

٢٠٢١،

٣- ارتفاع مؤشرات عدم الاستقرار (الفقر ، البطالة)

تعد مظاهر (الفقر ، والبطالة ، وسوء الخدمات وضعف البنى التحتية) من أهم م
ؤشرات هشاشة الدولة مما يهدد الاستقرار السياسي فيها (الفياض، ، ٢٠٢٤ ص ٢٤٠)
ومن القراءة الوصفية لبيانات الجدول (٣) يتضح أن محافظات الوسط والجنوب لا
تتوزع بدرجة واحدة من الهشاشة. فالمثنى تسجل أعلى نسبة فقر في مجمل محافظا

ت الدولة العراقية (٥٢%) مع بطالة مرتفعة جدًا (٢٧.٣%) ونمو سكاني عالٍ (٣%) ، تليها ذي قار بـ ٤١% وبتالة ٢٥.٨%، ثم ميسان بـ ٤٣%، في حين يبين الجدول ان محافظة القادسية بلغ مستوى الفقر (٤٥%) رغم أن بطالتها أقل من المثنى وذي قار. أما البصرة، فعلى الرغم من انخفاض الفقر نسبيًا إلى ١٥% ، فإنها تسجل بطالة مرتفعة (٢١.٨%) مع وزن سكاني مهم (٨.٩%)، بما يجعل أي اضطراب مناخي فيها ذا أثر اجتماعي واسع. في المقابل تبدو بابل والنجف و كربلاء أقل هشاشة نسبيًا ضمن هذا الجدول، لأن الفقر والبطالة فيهما أدنى من المحافظات الجنوبية الأشد تأثرًا هذا يعني أن أثر التغيرات المناخية لا يُفهم بوصفه أثرًا بيئيًا محددًا، بل بوصفه عاملاً مضاعفًا للهشاشة القائمة أصلاً. فحين تضرب موجات الجفاف، وتراجع الإيراد المائي، وارتفاع الملوحة، وتدهور الأراضي الزراعية محافظات ترفع فيها البطالة والفقر، فإن النتيجة لا تقتصر على انخفاض الإنتاج الزراعي، بل تم تد إلى تآكل مصادر الدخل، وزيادة التنافس على الماء

جدول (٣) التوزيع والكثافة السكانية في العراق لعام (٢٠٢٠)

المحافظة	نسبة السكان	معدل النمو السكاني	الهبة الديموغرافية	معدل البطالة	نسبة الفقر
نيوى	11.4	2.4	53.2	32.8	17
كركوك	4.9	2.2	57.6	15.7	10
ديالى	5	2.2	57.1	6.9	21
الانبار	5.4	2.8	55.5	18.2	16
بغداد	24.8	2.5	59.5	13.5	13
بابل	6.3	2.7	55.5	5.5	15
كربلاء	3.7	3.2	56.5	8.3	12
واسط	4.2	2.5	55	14.9	25
صلاح الدين	4.9	2.6	54.8	11.1	15
النجف	4.5	2.9	55.4	12.1	11
القادسية	3.9	2.4	54.1	11.9	45
المتنى	2.5	3	53.8	27.3	52
ذيقار	6.4	2.5	54	25.8	41
ميسان	3.4	2.9	52.7	13.6	43
البصرة	8.9	2.9	53.8	21.8	15
المجموع	100	2.4	56.5	16.5	23.4

وزارة التخطيط , دائرة التنمية الإقليمية والمحلية , فجوات التنمية المكانية في العراق , ٢٠٢٣ , ص٤

والعمل والخدمات، واتساع قابلية السكان للاحتجاج أو النزوح أو الانكشاف الأمني. وهذا الربط تؤيده تقارير دولية حديثة تشير إلى أن العراق من أكثر البلدان تعرضاً لصدمات التغير المناخي، خاصة عبر ارتفاع الحرارة وشح المياه والظواهر القصوى. كما أن انخفاض الأمطار في العراق مرشح للاستمرار، مع توقع تراجع المعدل السنوي للهطل بنحو ٩٪ بحلول ٢٠٥٠، بما يزيد الضغط على الموارد المائية والإنتاج الزراعي (مؤسسة تشاتام هاوس , ٢٠٢١ , ص ٢٢)

وفي نطاق الوسط والجنوب تحديداً، تبدو الصلة أكثر مباشرة. فالمنظمة الدولية للهجرة تتعقب النزوح المناخي في ثماني محافظات من هذه المنطقة، هي: القادسية والنجف وواسط وكربلاء وميسان والموثني وذي قار والبصرة، بسبب الجفاف وشح المياه وتدهور سبل العيش الزراعية. إذ يعرف النزوح بأنه الإخراج الاجباري لشخص ما من منزله نتيجة لنزاع مسلح او لكوارث طبيعية او من صنع البشر (مفتن ، ٢٠١٦، ص ٣٤-٣٥) ووفق تحديث ديسمبر ٢٠٢٤، بلغ عدد النازحين بفعل العوامل المناخية (٢٨٣٧٩) عائلة متكونة من ١٧٠,٢٧٤ فرداً، وكان نصفهم تقريباً من ذي قار، تليها ميسان ثم القادسية، وهو ما يتطابق بدرجة كبيرة مع المحافظات التي يكشف جدول (٣) عن ارتفاع الفقر أو البطالة فيها كما موضح في الجدول (٤)

جدول (٤) عدد العوائل النازحة بفعل التغيرات المناخية

المحافظة	عدد العوائل النازحة بسبب التغيرات المناخية
ذي قار	١١٣٨٨
ميسان	٥٠١٠
النجف	٣٢٢٠
المتنى	٢٠٩٤
البصرة	٢٠٥٠
الديوانية	١٦١٧
واسط	١٠٤١
كربلاء	١٠٤١
ديالى	٤٩٠
بغداد	١٦٩
صلاح الدين	١٣٦
بابل	١٢٣
المجموع	٢٨٣٧٩

الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على « الأمم المتحدة - المنظمة الدولية للهجرة (IOM)، يناير ٢٠٢٥. النزوح الناجم عن تغير المناخ في وسط وجنوب العراق.

<https://iraq.iom.int/news/climate-and-environmental-change-displaced-over-168k-iraqis-new-iom-report-highlights-needs-and-vu>

وعليه، يمكن القول إن المحافظات التي تجمع بين ثلاثة عناصر: ارتفاع الفقر، وارتفاع البطالة، واستمرار النمو السكاني أو اتساع الفئة العمرية الشابة، هي الأكثر قابلية لأن تتحول فيها الصدمة المناخية إلى تهديد للاستقرار. ففي المتنى وذي قار وميسان والقادسية، لا تعمل التغيرات المناخية كسبب منفرد، بل كمسرّع لأزمات قائمة أصلاً؛ إذ تدفع تدهور الزراعة والرعي والمياه إلى تعميق العوز، وإعادة تشكيل

الحركة السكانية، ورفع العبء على المدن والخدمات العامة. أما في البصرة، فإن خطورة المسألة تتخذ بعداً مختلفاً، لأن الوزن السكاني والاقتصادي للمحافظة يجعل أي اضطراب مرتبط بالمياه أو التلوث أو البطالة أكثر تأثيراً في الاستقرار الإقليمي والوطني (https://iraqdtm.iom.int/files/Climate/_2024.pdf).

حيث يتبين من قراءة مؤشرات نسبة السكان والنمو السكاني والهبة الديمغرافية والبطالة والفقر تكشف أن التغيرات المناخية في محافظات الوسط والجنوب العراقي لا تُنتج أثراً متجانساً، بل تتفاعل مع بنية اجتماعية واقتصادية متفاوتة الهشاشة. فالمحافظات التي ترتفع فيها معدلات الفقر والبطالة، مثل المثنى وذي قار وميسان والقادسية، تبدو أكثر عرضة لتحول الضغط المناخي إلى اختلال في الاستقرار، لأن تراجع الموارد المائية وازدياد الجفاف والملوحة يضعف النشاط الزراعي ويقلل فرص العمل ويعمق الفقر، ومن ثم يزيد احتمالات النزوح الداخلي والتوتر الاجتماعي والضغط على المرافق والخدمات. وتؤكد البيانات الدولية الخاصة بالعراق أن الوسط والجنوب يمثلان المجال الأوضح لتجسد النزوح المناخي، إذ سجلت المنظمة الدولية للهجرة أكثر من ١٧٠ ألف نازح بسبب العوامل المناخية حتى نهاية ٢٠٢٤، مع تركز كبير في ذي قار والمثنى بمستوى هشاشة (حرج جداً) وميسان والقادسية (هشاشة مرتفعة جداً)، وهي محافظات تتقاطع فيها الهشاشة المناخية مع الهشاشة الاقتصادية والاجتماعية. لذلك يمكن عدّ التغيرات المناخية عاملاً مضاعفاً لعدم الاستقرار، لأنه لا يخلق الأزمة من فراغ، بل يسرع تفكك التوازنات المحلية في البيئات الأشد فقراً وبطالة والأضعف قدرة على التكيف ومن ملاحظة الجدول (٥)

جدول (٥) مستوى الهشاشة في منطقة الدراسة

المحافظة	مستوى الهشاشة بفعل التغيرات المناخية
المتنى، ذي قار	هشاشة حرجة جداً
ميسان، القادسية	هشاشة مرتفعة جداً
واسط، البصرة	هشاشة مرتفعة
بغداد، كربلاء، النجف	هشاشة متوسطة
بابل، ديالى	هشاشة متوسطة إلى منخفضة

المصدر الجدول من عمل الباحث بالاستناد الى «المنظمة الدولية للهجرة (IOM)، يناير ٢٠٢٥. النزوح الناجم عن تغير المناخ في وسط وجنوب العراق.

يتبين من الجدول (٥) ان محافظة ذي قار هي الأكثر نزوحاً للعائلات بسبب التغيرات المناخية تليها ميسان والنجف والمتنى ونستطيع من خلال الجداول الثلاث وضع جدول (٦) والذي يبين اثر التغيرات المناخية على مجمل منطقة الدراسة

جدول (٦) مستوى الهشاشة الاجتماعية بفعل التغيرات المناخية وأثرها المتوقع على الاستقرار

في منطقة الدراسة

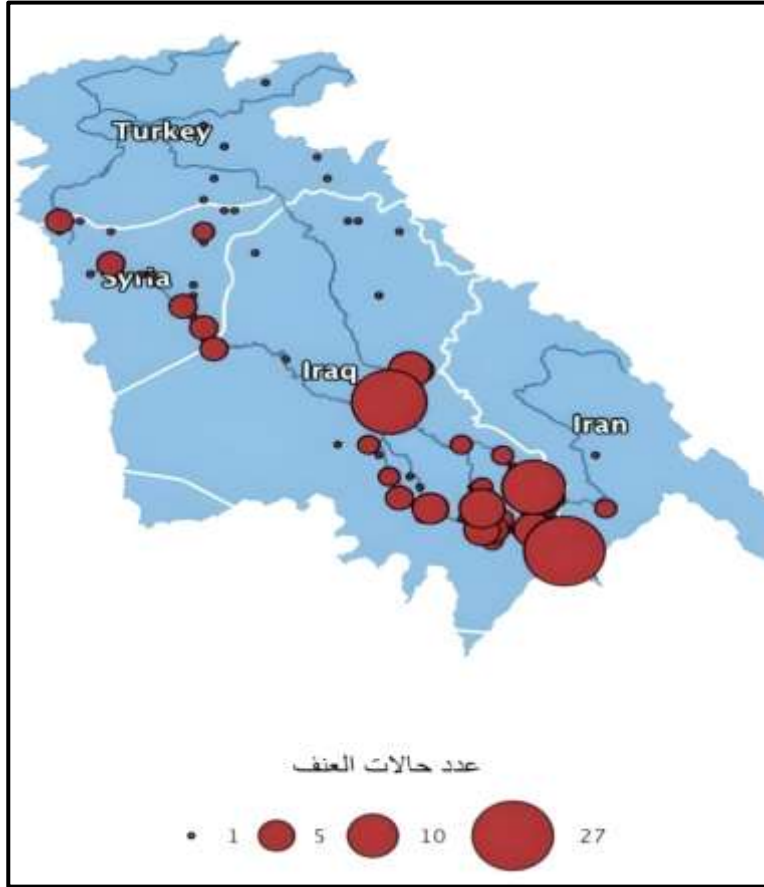
المحافظة	مستوى الهشاشة المناخية-الاجتماعية	أثرها المتوقع في الاستقرار
بغداد	متوسط: ثقل سكاني كبير جداً (٢٤.٨٪) مع بطالة وفقير بمستوى متوسط	تتركز الخطورة في ضغط الخدمات، واتساع الهجرة الداخلية إليها من المحافظات المتضررة مناخياً، بما قد يرفع الضغط على السكن والبنى التحتية وسوق العمل
بابل	متوسط: بطالة وفقير أقل نسبياً مع نمو سكاني مرتفع إلى منخفض	التأثير المناخي يظهر عبر الضغط على الموارد الزراعية والمائية، لكنه أقل حدة من المحافظات الأشد فقراً
كربلاء	متوسط: نمو سكاني مرتفع (٣.٢٪) مع بطالة وفقير أدنى نسبياً	الخطر يرتبط بتزايد الضغط على المياه والخدمات، لا سيما إذا ترافق الإجهاد المائي مع زيادة سكانية مستمرة
واسط	مرتفع: فقر مرتفع نسبياً (٢٥٪) مع بطالة متوسطة ونمو سكاني مستمر	مرشحة لتزايد الهشاشة الريفية، واتساع الضغوط على النشاط الزراعي، وما يرافق ذلك من نزوح محلي واختلال في التوازن الاجتماعي
النجف	متوسط: بطالة وفقير ضمن مستويات متوسطة مع نمو سكاني مرتفع نسبياً	يظهر الأثر عبر الضغط على الماء وفرص العمل والخدمات، لكنه يبقى أقل من بؤر الهشاشة القصوى
القادسية	مرتفع جداً: فقر بالغ الارتفاع (٤٥٪) مع بطالة متوسطة وهبة ديمغرافية فاعلة	أي صدمة مناخية ستتحول سريعاً إلى ضغط اجتماعي ومعيشي، بما يرفع احتمالات النزوح والاحتجاج المحلي وضعف التكيف
المنثى	حرج جداً: أعلى فقر (٥٢٪) مع بطالة مرتفعة جداً (٢٧.٣٪) ونمو سكاني عالٍ	تعد من أكثر المحافظات قابلية لتحول التغير المناخي إلى تهديد مباشر للاستقرار بسبب ضعف القدرة الاقتصادية وارتفاع الاعتماد على الموارد الطبيعية
ذي قار	حرج جداً: فقر مرتفع جداً (٤١٪) وبطالة مرتفعة جداً (٢٥.٨٪) مع وزن سكاني مهم	من أكثر المحافظات تعرضاً لتحول الجفاف وشح المياه إلى توترات اجتماعية، ونزوح داخلي، وتصاعد الضغوط على الإدارة المحلية
ميسان	مرتفع جداً: فقر شديد الارتفاع (٤٣٪) مع نمو سكاني مرتفع وبطالة متوسطة	تزداد فيها احتمالات التدهور المعيشي والهجرة من الريف إلى الحضر تحت ضغط تناقص المياه وتراجع فرص الكسب الزراعي
البصرة	مرتفع: بطالة عالية (٢١.٨٪) مع ثقل سكاني كبير (٨.٩٪) وفقير أقل نسبياً	الخطورة هنا نوعية واستراتيجية؛ لأن اضطراب الماء أو البيئة أو العمل في البصرة ينعكس على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي على نطاق أوسع
عموم منطقة الدراسة	مرتفع	التغيرات المناخية تعمل بوصفها عاملاً مضاعفاً للهشاشة، خاصة حين تتقاطع مع الفقر والبطالة والنمو السكاني والاعتماد على النشاط الزراعي

الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على « الأمم المتحدة - المنظمة الدولية للهجرة (IOM)، يناير ٢٠٢٥. النزوح الناجم عن تغير المناخ في وسط وجنوب العراق. وبالاعتماد كذلك على بيانات وزارة التخطيط، دائرة التنمية الإقليمية والمحلية، فجوات التنمية المكانية في العراق، ٢٠٢٣، ص ٤

٤- ارتفاع حصيلة اعمال العنف نتيجة التغيرات المناخية

سار المجتمع العراقي من بعد عام ٢٠٠٣ بين جملة من الاحداث الجسام , وتحمل أعباء ثقيلة , اودعتها إياه المتغيرات الكثيرة على الصعيد الأمني والاقتصادي والاجتماعي كما ونوعاً فأثرت سلباً على استقرار الدولة, وكان احد اعراض ذلك ضعف تطبيق وبسط القانون شيوع النزعة العشائرية بين كثير من يرون إن الاحتكام للعشيرة ملاذ لحل مشاكلهم الحياتية وعلى الرغم من النزاعات العشائرية ليست جديدة على المجتمع العراقي لكنه اصبح الأكثر تكرار بعد التغير السياسي لعام ٢٠٠٣ اذ ينتشر السلاح المنفلت في المناطق الوسطى والجنوبية بشكل مفرط مقارنة مع غيرها من محافظات العراق حيث سجلت العديد من حالات العنف المسلح بين العشائر بفعل شحة المياه والحصص المائية سقط على اثرها العديد من الضحايا , حيث تتهم كل مجموعة غيرها بالاستئثار بأكبر كمية من المياه, وقد شجع على ذلك انتشار الأسلحة في عموم العراق بكميات كبيرة خارج إطار سيطرة الدولة تتراوح ما بين الخفيفة والمتوسطة قد تصل الى ٧,٥ - ١٢ مليون قطعة سلاح(مجموعة باحثين , ٢٠٢٢, ص ٢٥) حيث يبين شكل الخريطة (٣) ان محافظة بغداد ذي قار و ميسان وشمال محافظة البصرة كانت الأكثر عنفا, اذ تمتد النزاعات العشائرية على طول المجرى النهري بسبب ندره المياه وارتفاع درجات الحرارة.

خريطة (٣) عدد حالات العنف في العراق



المصدر : اندرية مولر وآخرون , المناخ والمياه والتعاون في حوض الفرات ودجلة , يناير , ٢٠٢٢ , ص ٢٢

ثالثاً: التغير المناخي كعامل لزعزعة الاستقرار السياسي

١- تصاعد الاحتجاجات الاجتماعية

مما لا شك فيه ان التغيرات المناخية ستسبب احتجاجات متكررة تؤدي الى ارباك الدولة فشحة المياه, وارتفاع درجات الحرارة في فصل الصيف يتزامن معها ارتفاع الطلب على التيار الكهربائي لغرض التبريد, الا ان ارتفاع درجات الحرارة

يؤدي الى مشاكل تقنية في نقل الطاقة الكهربائية وضياع الكثير من التيار الكهربائي اثر تهطل الاسلاك الناقله بفعل الحرارة اذ سببت بخروج تظاهرات عارمة في محافظة البصرة وذي قار نتيجة انقطاع التيار في صيف عام ٢٠١٩ (النصراوي , ٢٠٢١, ص ٢١٠)

٢- فقدان فرص العمل

سبقت الإشارة ان معدلات الفقر والبطالة ترتفع في المناطق الجنوبية الا ان التغيرات المناخية ستعمل على زيادة تلك المعدلات اذ تؤدي ارتفاعات درجة درجات الحرارة الى فقدان فرص العمل حيث أهدرت ٣٠٠ مليار ساعة عمل في عام ٢٠١٩ عمل الأرجح بسبب الزيادات في درجات الحرارة عالمياً، وهو ما يزيد عن الساعات التي أهدرت في عام ٢٠٠٠ بنسبة ٥٢ % . بسبب جائحة فايروس كوفيد-١٩ حيث فقدان ٥٨٠ مليار ساعة عمل تقريباً في عام ٢٠٢٠، وبالتالي فإن ارتفاعات درجات الحرارة تتسبب بالفعل بأكثر من ٥٠ % من ساعات العمل المهدورة بسبب جائحة كوفيد-١٩ في مناطق الشرق الأوسط لا سيما في جنوب العراق (https://www.chathamhouse.org/2021/09/climate).

٣= تآكل ثقة السكان بالدولة

يعرف الاستقرار بانة: " قدرة النظام على التعامل مع الأزمات المختلفة (الطبيعية والبشرية) التي تواجهه بنجاح، و قدرته على إدارة الصراعات القائمة داخل المجتمع بشكل يستطيع من خلاله أن يحافظ عليها في دائرة تمكنه من السيطرة والتحكم فيها، ولا يصاحبه استخدام العنف السياسي من جهة، وتناقص شرعيته، وكفاءته من جهة أخرى"، اما إذا ما فشلت السلطة في التحكم فيه فسيقود ذلك إلى عدم استقرار سياسي وتناقص شرعية النظام، بحيث يصبح أمر تغييره مقبولاً من قبل

بضعه مؤثرات داخل المجتمع، حتى وإن كانت هذه المؤثرات ليست سوى مؤثرات ناتجة عن إحدى احد الأطراف الضعيفة الموجودة في المجتمع. (ناجي , الحوار المتمدن - ٢٠٠٨)

من مهام الموكلة لحكومات الدول هو حماية سكانها ودرء المخاطر الداخلية والخارجية سواء كانت كوارث طبيعية كالزلازل والبراكين و التغيرات المناخية او بشرية كالحروب والمشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية خوفا من تأكل الثقة بالحكومات , لا سيما ان كان هنالك بعض المناطق (المازومة) التي تحتوي موارد طبيعية مثل الأراضي الخصبة الزراعية او موارد طاقة (نفط , الغاز) الا انها لا تستغل لانعاش وتنمية سكانها بقدر ما تستغل في انعاش التنمية في المناطق الأخرى من الدولة لتكون (منعمة)على الرغم من قلة تلك الموارد فيها فتزداد الاحتجاجات والانتفاضات ضدها مطالبه تغيير حكوماتها ولربما تنادي بتطبيق الحكم الذاتي لاستغلال تلك الموارد بصورة امثل لشور سكان تلك المناطق بالغبن والمظلومية (الديب , ٢٠٠٨, ص٦٥) , فلربما تستغل الازمة البيئية في جنوب العراق ذو الموارد النفطية والغازية الضخمة لتتحول الى ازمة أمنية وسياسية تبتدأ من نزاعات محليه على المياه بين الافراد في داخل المحافظة الواحدة او بين المحافظات حسب نظام الحصص المائية (المراشنة) اذ تعمل كل محافظة على الاستئثار بأكبر حصه من المياه قبل مغادرة النهر حدودها الإدارية فتودي الى توترات عشائرية على طول أراضي المجرى النهري لدجلة من محافظة صلاح الدين الى البصرة وعلى مجرى نهر الفرات من الانبار الى البصرة مع ارتفاع التراجع لاستغلالها سياسيا من قبل بعض الأطراف الداخلية والإقليمية والتحريض على الانفصال او الحكم الذاتي، اذ من الممكن استغلال الازمات المناخية لتصبح مسرّعاً لانهايار الاستقرار

المؤسسي. فالعراق مرهون بأمنه الغذائي لدولة المنبع مما يجعله تحت الضغوط والابتزاز الجيوسياسي لا سيما تركيا الغنية بالموارد المائية والفقيرة بموارد الطاقة الاحفورية , فحسب الفريق الدولي المعني بتغير المناخ سيتراجع منسوب نهري دجلة والفرات في نهاية القرن الحادي والعشرين بسبب تراجع كميات الهطول المطري في جبال تركيا ما يساهم في تراجع مياه دجلة بنسبة ٢٩٪ والفرات بنسبة ٧٣٪(السعدي , ٢٠٢٤ , ص ٩٦)

لذلك يجب التأكيد على ان نجاح الدولة في إدارة وتدبير احتياجات سكانها من الموارد الغذائية من اهم وظائفها, حيث يصب ذلك في ردم الفوارق الاجتماعية والاقتصادية بين طبقات المجتمع ليتمتع غالبيتهم بالاستقرار والطمأنينة والاندماج في الكيان الاقتصادي والسياسي للدولة. كما يعمل على تعزيز أواصر الثقة ما بين إدارة الدولة وسكانها، إذ أن تلبية احتياجات السكان من الملابس والمأكل وتعزيز مساهمة القطاع الزراعي في التنمية والنتاج القومي سعياً لتحقيق الامن الغذائي وتوفير فرص العمل للقضاء على البطالة كلها عوامل اساسية تصب في قوة الدولة واستقرارها (السماك , ٢٠١١ , ص ١٢٨) فبمن الممكن ان تتحول التغيرات المناخية الى سلاح فتاك يهدد استقرار الدولة يكون اكثر خطورة من الحروب المباشرة في بعض الأحيان كما مبين في الجدول (٧)

جدول (٧) منهجية تحول التغيرات المناخية الى ازمات اجتماعية واقتصادية تهدد استقرار

الدولة

التحول المناخي	الأثر المكاني	النتيجة السياسية
ارتفاع الحرارة وتغير أنماط الهطول المطري	تراجع الإنتاج	فقر + بطالة
الجفاف	فقدان سبل العيش الامن وارتفاع معدلات الهجرة الداخلية	ضغط حضري على الخدمات والبنى التحتية في المناطق المضيفة
شحة المياه السطحية	صراع محلي	اضطراب أمني واحتمالية الصدام المسلحة بفعل انتشار جماعات متطرفة
التصحّر	فقدان الأرض	هشاشة الدولة فيما يخص امنها الغذائي والمائي

الجدول من عمل الباحث استنادا على تقرير مؤسسة تشاسام هاوس , تقرير تقييم مخاطر التغير المناخي لعام

<https://www.chathamhouse.org/sites/default/files/2021-11/2021-et2021>

الاستنتاجات:

لم يعد التغير المناخي في وسط وجنوب العراق ظاهرة بيئية معزولة، بل تحوّل إلى عامل جغرافي-سياسي يعيد تشكيل أنماط الاستقرار السكاني، ويقوّض الأمن الغذائي، ويضغط على بنية الدولة الوظيفية. إن تقلص الموارد الطبيعية، وتزايد الهجرة المناخية، وارتفاع الاحتقان الاجتماعي تشكّل مجتمعةً مساراً تراكمياً نحو هشاشة سياسية متصاعدة، ما يجعل التغير المناخي أحد أخطر التهديدات غير التقليدية لاستقرار الدولة العراقية في القرن الحادي والعشرين.

حيث بات أكثر ارتباطاً بإدارة المخاطر المناخية والحوكمة المائية والتخطيط الحضري، بوصفها محددات أمنية غير تقليدية , وعلى الرغم من انضمام العراق الى اتفاقية كيوتو عام ٢٠٠٩ ومشاركته في مؤتمر باريس للتغيرات المناخية عام

٢٠١٥ وانضمام العراق رسمياً إلى اتفاق باريس للتغيرات المناخية في عام ٢٠٢١ بعد مصادقة رئيس الجمهورية على قانون الانضمام، ملتزماً بخفض انبعاثات الغازات الدفيئة طوعياً بنسبة ٢١٪. حيث تركز مشاركة العراق في مؤتمرات المناخ (COP) على معالجة الجفاف الشديد، التصحر، وطلب التمويل الدولي لدعم مشاريع التكيف وتبني العديد من الخطط الموضوعية من قبل وزارة البيئة سابقاً ووزارة الصحة والبيئة حالياً فان آثار التغيرات المناخية تتزايد بشكل مستمر مثل تزايدت الأضرار البيئية الناجمة عن التغيرات المناخية كارتفاع نسبة الغازات الدفيئة ، وزيادة انتشار كالكثبان الرملية والتصحر والتملح ، و وقلة الواردات المائية من دول الجوار ، حيث لم يتخذ العراق خطوات عملية لالزام الجانب التركي بإطلاقات مائية معروفة ومحددة يستطيع من خلالها وضع خطط عملية مدروسة لإدارة موارد المائية بفاعلية للتصدي وتحديات لتغيرات المناخية.

تعمل التغيرات المناخية كعامل محفز لعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي في جنوب ووسط العراق ، فمنطقة السهل الرسوبي تحتوي على الأراضي الزراعية والموارد الطبيعية الأحفورية (النفط ، والغاز) الا انها تشهد نقص في الإيرادات المائية وارتفاع في درجات الحرارة واشتداد العواصف الرملية وتملح الترب الزراعية ما يؤدي الى فقدان الأمن الزراعي والغذائي ويهدد سبل العيش الامن فيعمل السكان على ترك أراضيهم وسكنهم للنزوح الى مناطق بديله للمحافظات المجاورة او داخل المدينة للسكن ضمن العشوائيات مما يسبب الضغط على الخدمات والبنى التحتية وفي حاله عدم تمكن الدولة بالالتزام بتوفيرها يرتفع شعور المواطن بالامساواه خالقاً المناطق (المازومة) وان كانت تلك المناطق تمتلك موارد طبيعية (أراضي خصبه ، موارد احفورية نفط وغاز) تتجه اصابع الاتهام للدولة

بالتقصير مع العلم ان (التغيرات المناخية يعاني منها كل دول العالم بنسب مختلفة) حيث يستغلها البعض باتهام الدولة بالتخلي عن مواطنيها لصالح مناطق أخرى اقل منها من حيث وجود الواردات الا انها مخدمة بصورة افضل (منعمة) فتظهر بوادر انعدام الثقة وقد تلجا الى التظاهر ولربما المطالبة بالحكم الذاتي لادارة مواردها لذلك تبدو التغيرات المناخية واثارها الاجتماعي والاقتصادي في نظر الكثيرين حدث ثانوي في زحزحة الاستقرار السياسي , الا ان الواقع والمؤشرات تدل على ان التغيرات المناخية ستكون عامل رئيس في ارباك عمل الدولة عده

المقترحات

لغرض اتخاذ الخطوات المناسبة للتصدي للتغيرات المناخية ينبغي اتباع خطط عملية وفاعلة , يجب القيام بسلسلة من الإجراءات الأساسية التي تساعد على الحد نتائجها , وأهمها:

١- الإنتقال من التعامل مع الجفاف كحالة طارئة الى خطة عمل طويلة الأمد والقيام بأعمال دائمة لتخفيف التأثيرات المضادة لهذه الظاهرة. من خلال تبني عمل إداري وفني جاد في تطوير إستراتيجيات وطنية لتسكين وتخفيف العجز عبر وضع برنامج عمل بيئي عالمي متطور كواجهة احداث المناخ العنيفة كالفيضانات والجفاف لتمكين سكان الوسط والجنوب من إجل التقليل من المخاطر التي ترافق هذه الأحداث.

٢- المساعدة في إقامة المشاريع التي تخص التغيرات المناخية والبيئية وتكثيف الجهود و الجاهزية بمساعدة المنظمات العالمية والأمم المتحدة وبرنامج البيئة والتربية التابعين لها

٣- التنسيق مع المنظمات الدولية مثل الصندوق الدولي للتنمية الزراعية والبنك الدولي والصناديق العربية لدعم برامج معالجات وتخفيف تأثير الجفاف عبر تزويد هذه البلدان بالخبرة والدراسات الخاصة بتأهيل المشاريع وإدارتها إضافة الى بعثات الخبراء ومجالات أخرى لتبادل المعلومات وتطوير الكفاءات لتطوير برامج التعاون المشتركة والنشاطات المفصلية والتي تؤدي الى انسجام الخطط المرسومة في مواجهة الجفاف وتخفيفه بين الدول المتجاورة.

٤- توعية المجتمع في مناطق وسط وجنوب العراق من خلال تجهيز وتدريب القدرات الوطنية لتقديم الورش التوعوية والارشادية في كافة وسائل الاعلام فيما يخص الجفاف والتصحر والتغيرات المناخية.

٥- تأسيس نظام إنذار مبكر للفيضانات والكوارث المحتملة والجفاف والتصحر, مثل العناصر الأساسية لخطط تخفيف آثار الجفاف والجاهزية لمواجهة هذه الأحداث.

٦- توعية المجتمع ولفت الانتباه الى أحجام المخاطر الناجمة عن هذه الأحداث في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية وذلك من خلال هيكله خطط الاستعداد.

٧- شمول جميع قطاعات المجتمع بما فيها (المنظمات غير الحكومية والمرأة والشباب) لإقامة حملات توعية وتنقيف للوقف بوجه الأزمات الناجمة عن التغير المناخي مع التعريف بدور كل قطاع من المجتمع.

٨- توفير التسهيلات من أجل السماح بإيجاد قدرة ميكانيكية وفنية بإمكانها التعامل مع الحدث في المقاطعة أو الإقليم أو على المستويات الوطنية. وسوف يشمل هذا الإسناد في أعلى درجاته والاهتمام بالوقت في تحديد مقاييس تخفيف تأثير الجفاف الحاصل.

٩- تقديم الدعم لنقل التكنولوجيا والبحث ذي الصلة بنشاطات تخفيف الجفاف وتأثيراته المناخية فيما يتعلق مثلاً بالتربية الحيوانية والأمراض والتكنولوجيا الحياتية , بناء القدرات, وتطوير المصادر البشرية.

المصادر

١. جريدة المدى (٢٠٢١) العدد ٥٠٥٤، ٣١/١٠/٢٠٢١، بغداد.
٢. جمهورية العراق (٢٠٢١) وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، *المجموعة الإحصائية السنوية لعام ٢٠٢١*، باب الأحوال الطبيعية.
٣. خالد، عبد الله (٢٠٢٢). التغيرات المناخية في الوطن العربي: الماضي والحاضر والمستقبل، *مجلة شؤون عربية*، العدد ١٨٩، القاهرة، مارس.
٤. الديب، محمد محمود ابراهيم (٢٠١٠). *الجغرافية الاقتصادية منظور معاصر*، القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية.
٥. ديوان الرقابة المالية الاتحادي (٢٠٢٢) *نتائج أعمال رقابة الأداء التخصصي على أنشطة وزارة الزراعة والموارد المائية في معالجة ظاهرة التصحر للسنوات (٢٠١٦-٢٠٢١)*.
٦. السبهاني، خميس دحام مصلح (٢٠٢٢). *المناخ والحضارة بلاد الرافدين أنموذجاً*، الطبعة الأولى، بيروت: المركز العربي للأبحاث والدراسات.
٧. السعدي، عباس فاضل (٢٠٢٤). *التغير المناخي وتأثيره على الموارد المائية والسكان - الوطن العربي أنموذجاً*، مؤسسة دار الصادق الثقافية، العراق.
٨. السماك، محمد أزهري (٢٠١١). *الجغرافية السياسية بمنظور القرن الحادي والعشرين بين المنهجية والتطبيق*، عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.
٩. السماك، محمد أزهري وآخرون (١٩٨٥). *العراق: دراسة إقليمية*، الجزء الأول، جامعة الموصل: دار الكتب للطباعة والنشر.
١٠. عبد الجبار، فراس، وعلي ضاري محمد (٢٠٢٠). *استراتيجية مواجهة التغيرات المناخية في العراق، مجلة ديالى*، العدد ٨٤.

١١. عبد الحميد، عامر محمد (١٩٩٤). *الجغرافية السياسية والدولة - أسس وتطبيقات*، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.
١٢. عبد السلام، محمد (٢٠٢١). *الجغرافية السياسية: دراسة نظرية وتطبيقات عالمية*، القاهرة: مكتبة نور.
١٣. الفياض، عبدالأمير جمعة (٢٠٢٤). *التحليل الجغرافي السياسي لإدارة الموارد الاقتصادية وأثرها على استقرار الدولة العراقية*، أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد.
١٤. الفياض، عبدالأمير جمعة مهدي (٢٠١٨). *الأبعاد الجيوبولتيكية للقضية الكردية في العراق (١٩٩٠-٢٠١٨)*، رسالة ماجستير، جامعة بغداد.
١٥. كليز، مايكل (٢٠٠٢). *الحرب على الموارد: الجغرافية الجديدة للنزاعات العالمية*، ترجمة عدنان حسن، دار الكتاب العربي.
١٦. مجموعة باحثين (٢٠٢٢) *العراق ٢٠٢١* ، التقرير الاستراتيجي لمركز الرافدين للحوار، بيروت.
١٧. مفتن، حمد قاسم (٢٠١٦). *سوسيولوجيا النزوح: مقارنة لثنائية الطائفة والعشيرة في العراق*، وزارة الثقافة، بغداد: دار الشؤون الثقافية.
١٨. منظمة الأمم المتحدة (اليونسكو) مكتب العراق (٢٠١٤). *الإطار الوطني للإدارة المحلية المتكاملة لمخاطر الجفاف في العراق*، دراسة تحليلية، آذار.
١٩. المنظمة العربية للتنمية الزراعية (٢٠٠٠). *توثيق السياسات الزراعية في عقد التسعينات في العراق*، الخرطوم.
٢٠. ناجي، عزو محمد عبد القادر (٢٠٠٨). مفهوم عدم الاستقرار السياسي في الدولة، دراسات وأبحاث قانونية، *الحوار المتمدن*، العدد ٢١٨٩.
٢١. النصراوي، سلطان جاسم (٢٠٢١) *الخدمات العامة في العراق عام ٢٠٢١* ، التقرير الاستراتيجي لمركز الرافدين للحوار (RCD)، العراق، بغداد.
٢٢. الهيتي، صبري فارس (٢٠٠٠). *الجغرافية السياسية مع تطبيقات جيوبولتيكية استشرافية عن الوطن العربي*، الطبعة الأولى، ليبيا: دار الكتاب الجديد المتحدة.

المواقع الإلكترونية:

23. https://iraqdtm.iom.int/files/Climate/٢٠٢٥٣٢٦١٥٤٣٨٥٢_IOM_DTM_ClimatE_ET_Dec_٢٠٢٤.pdf([https://iraqdtm.iom.int/files/Climate/٢٠٢٥٣٢\(IOM_DTM_ClimatE_ET_Dec_٢٠٢٤.pdf_٦١٥٤٣٨٥٢](https://iraqdtm.iom.int/files/Climate/٢٠٢٥٣٢(IOM_DTM_ClimatE_ET_Dec_٢٠٢٤.pdf_٦١٥٤٣٨٥٢)

٢٤. تصريح السيد رئيس الوزراء محمد شياع السوداني،

<https://shafaq.com/ar/>

٢٥. خلف، صفاء، العراق لا حياة لنا بدون ماء، قمة المناخ ١١-٢٦ نوفمبر ٢٠٢١،

<https://orientxxi.info/article٥١٧٦>

٢٦. مؤسسة تشاتام هاوس، تقييم مخاطر التغير المناخي لعام ٢٠٢١،

<https://www.chathamhouse.org/٢٠٢١/٠٩/climate-change-risk-assessment->

<https://www.chathamhouse.org/٢٠٢١/٠٩/climate-change-risk->[٢٠٢١

(] assessment-٢٠٢١

٢٧. وزير الموارد المائية عبد اللطيف جمال رشيد، التغيرات المناخية وإدارة المياه، تشرين الثاني، ٢٠١١،

<https://latifrashid.iq/>

References:

Abdul Hamid, A. M. (1994). *Political geography and the state: Foundations and applications*. Alexandria: Dar Al-Ma'rifa Al-Jami'iyya.

Al-Deeb, M. M. I. (n.d.). *Political geography* (p. 65).

Al-Fayyad, A. A. J. (2018). *Geopolitical dimensions of the Kurdish issue in Iraq (1990–2018)* (Master's thesis, University of Baghdad).

Al-Fayyad, A. A. J. (2024). *Political-geographical analysis of the management of economic resources and its impact on the stability of the Iraqi state* (Doctoral dissertation, University of Baghdad).

Al-Fayyad, A. A. J. (2024). *Political-geographical analysis of the management of economic resources and its impact on the stability of the Iraqi state* (Doctoral dissertation, University of Baghdad), p. 240.

Al-Hiti, S. F. (2000). *Political geography with orientalist geopolitical applications on the Arab world*. Libya: United New Book House.

Al-Nasrawi, S. J. (2021). *Public services 2021*. In *Iraq 2021 strategic report* (pp. 209–210). Baghdad: Rafidain Center for Dialogue.

Al-Saadi, A. F. (2024). *Climate change and its impact on water resources and population: The Arab world as a model*. Iraq: Dar Al-Sadiq Cultural Foundation.

Al-Saadi, A. F. (n.d.). *Regional geography of Iraq* (pp. 150–182).

Arab Organization for Agricultural Development. (2000). *Documentation of agricultural policies in the 1990s in Iraq*. Khartoum.

- Central Statistical Organization. (2021). *Annual statistical group 2021* (Natural conditions chapter). Baghdad: Ministry of Planning, Republic of Iraq.
- Chatham House. (2021). *Climate change risk assessment 2021*. London: Royal Institute of International Affairs. <https://www.chathamhouse.org/2021/09/climate-change-risk-assessment-2021>
- Federal Board of Supreme Audit. (2022). *Results of specialized performance audit on the activities of the Ministry of Agriculture and Water Resources in addressing desertification (2016–2021)*.
- IOM Iraq. (2024). *Climate-related report*. [https://iraqdtm.iom.int/files/Climate/20253261543852_IOM_DTM_Climate_ET_Dec_2024.pdf](https://iraqdtm.iom.int/files/Climate/20253261543852_IOM_DTM_Climate_ET_Dec_2024.pdf).
- Jabbar, F. A., & Mohammed, A. D. (2020). Strategy for confronting climate change in Iraq. *Diyala Journal*, (84), 469.
- Khalaf, S. (2021). *Iraq: No life without water*. Climate Summit Report. <https://orientxxi.info/article5176>
- Khalid, A. (2022). Climate changes in the Arab world: Past, present, and future. *Arab Affairs Journal*, (189). Cairo: League of Arab States.
- Klare, M. (2002). *Resource wars: The new landscape of global conflicts* (A. Hassan, Trans.). Dar Al-Kitab Al-Arabi.
- Muften, H. Q. (2016). *Sociology of displacement: A comparison of the sect–tribe duality in Iraq*. Baghdad: Ministry of Culture.
- Rafidain Center for Dialogue. (2022). *Iraq 2021 strategic report*. Beirut.
- Rashid, A. L. J. (2011). *Climate change and water management*. <https://latifrashid.iq/>
- Sabahani, K. D. M. (2022). *Climate and civilization: Mesopotamia as a model*. Beirut: Arab Center for Research and Studies.
- Salam, M. A. (2021). *Political geography: A theoretical study and global applications*. Cairo: Noor Library.
- Sammak, M. A. (2011). *Political geography from a 21st century perspective: Between methodology and application*. Amman: Dar Al-Yazouri.
- Sammak, M. A., et al. (1985). *Iraq: A regional study* (Vol. 1). Mosul: University of Mosul.
- UNESCO Iraq Office. (2014). *National framework for integrated local management of drought risks in Iraq: Analytical study.